الأهرام

المصدر: عمان

التاريخ : ٧ ديسمبر ٢٠٠٢

عرض تحليلي لنشوء العولمة وتطورها التنمية الاقتصادية والآثار المتوقعة على

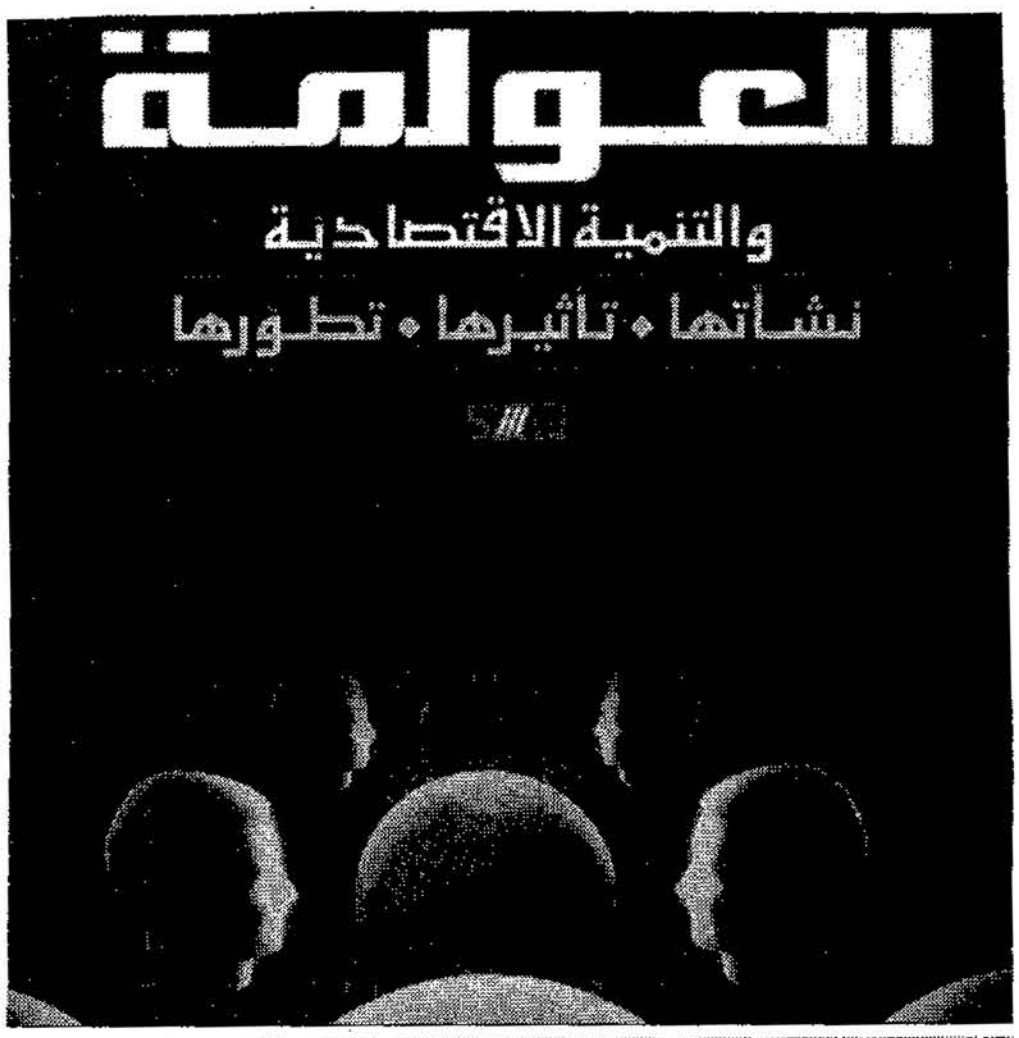

يعد مفهوم العولمة من أكثر المفاهيم إثارة للجدل بين المفكرين والأكاديميين بل وحتى السياسيين، ذلك لأنه ليس مجرد مفهوم يحوي بعدا فلسفيا ونظريا بحتا فقط بل يعتبر مدلولاً لعملية مستمرة تشمل تفاعلات دولية من النواحي السياسية والاقتصادية والتقنية بل وحتى النواحي الثقافية والنفسية.

المؤلف: د وداد أحمد كيكسو.
تاريخ النشر: الأولى ٢٠٠٢.
الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،
عدد الصفحات: ١٦٣ صفحة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وكنتيجة للفراغ الأيديولوجي الناجم عن انهيار دول المعسكر الشيوعي وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي في بداية التسعينيات من القرن العشرين، اتجه المعسكر الغربي الليبرالي إلى الترويج لأيديولوجيته البديلة ضمن حركة العولمة الأكثر شمولاً باعتبارها قدرا حتميا لا مفر منه.

وتقدم د.وداد أحمد كيكسو في كتابها العولمة والتنمية الاقتصادية : نشأتها، تأثيرها، مستقبلها توصيفا، وتحليلاً للوثائق والأحداث المعنية بظاهرة العولمة تحت شعار تحرير الأسواق التجارية والمالية بقصد الوصول إلى السوق العالمية الواحدة، ولاسيما مع ما عرف باتفاقية واشنطن، التي تعد المثال الأوضح للعولمة الاقتصادية، ومن ثم ناقشت المؤلفة العديد من الطروحات المتعلقة بهذا الموضوع وذلك على النحو التالي:

اتفاقية واشنطن :

تذكر المؤلفة أن البذرة الأساسية لما أطلق عليه "اتفاقية واشنطن" والتي تعد الركيزة الرئيسية لانبثاق نهج العولمة الاقتصادية تتمثل في اقتراحات الاقتصادي الأمريكي جون وليمسن عام ١٩٨٩ وذلك بالتعاون مع معهد الاقتصاد العالمي، وقد تبنت الإدارة الأمريكية وذوو الاختصاص في البنك وصندوق النقد الدوليين هذه الاقتراحات. التي تضمنت بعض الوصايا المتعلقة بالعديد من الجوانب الاقتصادية وهي: الترشيد المالي، أولويات المصروفات، الإصلاح الضريبي، تحرير السياسة المالية، أسعار الصرف، تحرير التجارة، تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التخصص، إعادة إصدار قوانين الملكية، وقد ثار جدل وشكوك حول هذه الاتفاقية والتي عبرت بروحها عن المبدأ الذي بموجبه تصدر توصيات كل من صندوق النقد والبنك الدوليين والتي اختلف - حتى المتفقون على وضعها - حول سبل تطبيقها، وتميزت هذه الاتفاقية بالسمات التالية:

١- التطبيق غير المقبول وغير المسموح به في الاقتصاد التقليدي.

٢- يوجد بها جملة من القياسات لسياسات محددة تتفق والقوانين الأنجلوسكسونية.

٣- تقر هذه الاتفاقية بأن سياسة العولمة تهدف إلى استقرار وتوحيد الرأسمالية.

من هذا المنطلق توصل واضعو اتفاقية واشنطن ومن بينهم أحد كبار الخبراء في البنك الدولي حينها إلى ضرورة تطوير هذه الاتفاقية وذلك بإصدار ما يسمى «باتفاقية واشنطن الجديدة»، والتي تستند في فحواها إلى أن اقتفاء مذهب التطرف في نظرية اقتصاد السوق كطريق للتنمية غير كاف ولا يتفق مع كل الظروف والتي عادة ما تختلف من بلد إلى آخر، وأن ما وضع على سبيل المثال فيما يتعلق بالخصخصة وحرية التجارة كحل نهائي في حد ذاته دون النظر إلى اعتبارات خاصة بكل بلد غير منطقي، واستشهد الخبير الاقتصادي على إخفاق هذه التوصيات كطريق للإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية بعدة شواهد وهي :

- عدم نجاحها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي في روسيا وأوروبا الشرقية.
- ظهور اقتصاد يزيد الأقلية الغنية غنا في مقابل اقتصاد آخر لا يحقق ما تصبو إليه الأغلبية الفقيرة.
- حققت دول شرق آسيا نجاحًا في التغلب على أزمتها المالية عندما انحرفت عن هذه الاتفاقية.

وأشارت المؤلفة إلى أن أهم ما ارتكزت عليه الدعوة في تصحيح وتطوير اتفاقية واشنطن تجلى في عدة أمور تتضح في الآتي:

- مفهوم التنمية وأهدافها: من خلال توصيات البنك الدولي بشأن تسريع عجلة التنمية، ترى الأصوات المنادية بالتصحيح أن ثلاثة عناصر رئيسية يجب أن تسبق أو تصحب عملية التنمية وهي: الديمقراطية، الإنصاف أو العدالة، عامل الثبات والاستمرارية للحفاظ على مكاسب عملية التنمية.
- دور الدولة في العملية التنموية والذي لايزال يتجلى في توفير - أو على الأقل المساعدة في توفير - البنية الأساسية أو العمل على ضمان معقولية أسعار استخدام هذه البنية الأساسية وتوفير التقنيات الحديثة لصناعاتها وقطاعاتها الأساسية، وكنتيجة لأهمية دور الدولة في توفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية. في حال تخصيص بعض الخدمات العامة تظهر أهمية إعادة تنظيم المؤسسات العامة على قواعد سليمة ومدركة لحقيقة أهدافها في توفير الخدمات أو الإشراف على توفير هذه الخدمات العامة لكون ذلك صمام أمان في العملية التنموية، لأن إحساس الشعوب بعدالة العملية التنموية وما تنتج عنه من تلبية مصالح أغلبية الأطراف تجعلها مدعاة للاستمرار لأنها تحمل في طياتها ما من شأنه تقاسم التضحيات إلى جانب تقاسم المنافع.

وقد تباينت مواقف وردود أفعال الدول النامية تجاه نظرتها حول نهج العولمة، غير أن كثيرا من الناس فيها يعتبرون شروط التنمية التي يضعها البنك الدولي تحوى أبعادا استبدادية واستعمارية، وأن ما يتعلق بشروط الشفافية والمشاركة لم تسفر عن سياسات أفضل في هذا المجال، ويرون أن البنك الدولي كغيره من الحكومات يجب أن يشرك المجتمع المدني في صياغة استراتيجيات التنمية، وأن ما يفرضه من شروط لا تتفق ونهج المشاركة.

اكتشاف العولمة في أحشاء اتفاقية واشنطن:

أوضحت المؤلفة أن ما حدث أثناء عقد التسعينيات من القرن العشرين وعلى أثر الاختلاف في النتائج التي أسفرت عنها نصائح كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في تعاملهما وإدارتهما للأزمة المالية الآسيوية وللإصلاحات الاقتصادية في روسيا، أنتج فيضا هائلاً من الاتهامات المتبادلة والنقاش الحاد بين كل من الساسة والمختصين والمعلقين والمهتمين بما يسمى «بإصلاحات السوق» والعولمة.

فقد تبين وبعد تطبيق الأفكار الداعية إلى إصلاح الأزمات المالية والاقتصادية التي عصفت بعقد التسعينيات من القرن العشرين - تبين «سذاجة» وعدم كفاءة هذه التوصيات، وافتقارها إلى عوامل أساسية بسبب ضعف المؤسسات والفساد، ومن جهة أخرى فقد تبين أن الأهداف السياسية لتلك الأفكار والتي انتشرت «كالموضة» في العالم - ورغم أهميتها - إلا أنها غير كافية وقاصرة عن تحقيق الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي المنشودين، ومن ثم فقد تبين للساسة في الدول التي مرت بالأزمات الاقتصادية أن ما اعتبر من حلول ناجحة قد تبدد، وأن النتائج المتوقعة قد زادت تعقيدا، وأضحى من المستحيل حتى إمكانية الحل على الصعيد السياسي، ما جعل رؤساء الحكومات ووزراء المالية في تلك الدول في وضع حرج وعجز سياسي تام إزاء تطبيق الإصلاحات والتغييرات المطلوبة، وأفرز ذلك ما سمي بثورة حكمة الرأي العام العالمي ضد ما سمي «بإصلاحات السوق»، والتي أكدت أن اتفاقية واشنطن تجاهلت آثار العولمة على اقتصاديات دول العالم الأقل نماءً وافتقرت إلى جملة من السياسات لمواجهة أثار وعواقب ذلك وبشكل خاص فيما يتعلق بالشق المالي من الاتفاقية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وتستطرد المؤلفة فتقول إن عقد التسعينيات من القرن العشرين قد تميز بالإصلاحات الاقتصادية في الدول الآسيوية - التي تعد أكثر نماءً وتطورا في مجموعة الدول النامية إلى جانب تميزه بالأزمات المالية في فترة أعقبت الإصلاحات وبالتحديد من عام ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٩، ولا يخفى على المختصين تداعيات هذه الأزمات المالية وما سببته من اختناقات وإفلاسات وما نتج عنها من خسائر استوجبت أعواما من المعالجة في هياكلها المالية وربما السياسية. كما خلفت هذه الأزمات المالية شكوكا حول صلاحية النظام المالي العالمي، وبشكل خاص صندوق النقد الدولي وتوصياته، والتي خلفت جدلاً بين المختصين حول كيفية إصلاح الاقتصاد العالمي، ويمكن تلخيص أبرز عناصر هذا الجدل في أربع نقاط وهي: تعويم سعر الصرف، تحرير رؤوس الأموال، التضخم في مقابل الانكماش، هيكلة النظام المالي العالمي.

وتشير المؤلفة إلى أنه بعد تدخل كل من صندوق النقد والبنك الدوليين للترويج للعمل بتوصيات اتفاقية واشنطن حول الإصلاحات الاقتصادية، كثر الكلام عن الاستقرار العام وهيكل الإصلاح ودور الحكومات والشفافية وكل ما يتعلق بالدول الغنية ومميزاتها. ولكن بعد الأزمات المالية إبان عقد التسعينيات من القرن الماضي وتأثير ذلك على السوق والاقتصاد العالميين ومع تباطؤ عملية الإصلاح وتناقض بعض مخرجاتها ومحصلتها وتغيير الحكومات في بعض الدول التي طبقت الإصلاحات، بدأ الحديث يأخذ مسارات أخرى نحو الانحراف عن توصيات اتفاقية واشنطن، خاصة ما يتعلق منها بالديمقراطية في الدول التي تطبق الإصلاح، واستثمار رأس المال البشري، وتنظيم المجتمع المدني، وما إلى ذلك والذي أظهر مدى الهوة وعدم التكافؤ بين الدول والعواقب الناتجة عن تطبيق هذه الاتفاقية والتي تهدد الاستقرار السياسي في دول الإصلاح من جهة في الوقت الذي تزيد فيه فرص المنافسة الدولية بين الدول الغنية من أجل الحصول على أسواق لصادراتها من جهة أخرى.

- انعكاسات اتفاقية واشنطن:

تشير المؤلفة إلى أنه بعد ما تبين أن ما وضع من أهداف لبلوغ ما يسمى بازدهار اقتصاد السوق العالمية في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، ما هو إلا وسيلة وخطوة أولية من مجمل عناصر يجب توافرها لبلوغ هدف الازدهار الاقتصادي الذي ينشده العالم عبر نظرية اقتصاد السوق، وأن اتفاقية واشنطن لا تمثل السياسة المثلى، وأن هناك استنتاجًا لمحصلة ما حدث عبر ذلك العقد تبين أن هناك انعكاسات مهمة مثل:

١ - استقرار الاقتصاد العالمي: ويكمن في إيجاد نظام هيكلي مالي عالمي قادر على الحد من تأثير الدورات الاقتصادية السلبية وانتشارها إلى جانب تطوير سياسات ومؤسسات الدول المعنية بالإصلاح كالمؤسسات البنكية والنظام الرقابي وتهيئة المؤسسات العامة المالية أو وزارات المالية وكذلك المصارف المركزية بالدول وذلك للاستعداد والتكيف مع الأزمات المالية الخارجية بقصد تحجيمها بدلاً من تضخمها وانتشارها.

٢ - الاستثمار: أثبتت آخر البحوث الاقتصادية جدوى اعتماد سياسة التنمية الاقتصادية على معدلات إدخار عالية بدلاً من اعتمادها على الإستثمارات الأجنبية، حيث إن وجود تلك المدخرات يساعد على بناء وتطوير نظام مالي قوي قادر على تحجيم وامتصاص الأزمات المالية، وتعتبر السياسة الاقتصادية القائمة على تشجيع كل من الاستثمار المحلي والأجنبي في تطبيق برامجها التنموية هي الأنجح على المدى الطويل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشرط التنبه للحدود والقطاعات التي لا يمكن للاستثمار المحلي تجاوزها بسبب تعارضها ومصالح الفئة الفقيرة.

٣ - عدم الانصاف والتكافؤ: فقد أصبحت ظاهرة الظلم وعدم الانصاف العالمي موضوعًا للجدل السياسي مع بروز اتفاقية واشنطن وما تمخض عنها من ظواهر فيما سمي «بالعولمة وثورة المعلومات والديمقراطية»، وفي الوقت نفسه استمرت ظاهرة الفقر تتفاقم وتأخذ نصيبًا من اهتمام الساسة والمسؤولين. وبالرغم من قيام بعض الدول بتطبيق سياسات من شأنها الحد من ظاهرة الفقر وعدم المساواة، فإن مثل هذه السياسات قد قادت في واقع الحال إلى مزيد من عدم المساواة وإلى إعاقة عملية التنمية. فسياسات مثل حماية التجارة وزيادة الخدمات الاجتماعية والسياسة الضريبية قد أدت إلى تأخر مشاريع التنمية وزيادة الفقر وإعاقة ما من شأنه تحقيق العدالة في توزيع الثروات، بينما دفعت بعض الدول إلى تبني سياسات واضحة لتحسين الخدمات الصحية والتعليمية للفقراء وذوي الدخل المحدود.

٤ - المؤسسات: يعزي الكثيرون فشل الإصلاح الاقتصادي إلى فساد المؤسسات العامة ودورها في إعاقة ديناميكية سوق العمل وإضعاف الإنتاجية والقدرة على المنافسة الدولية، ومثل هذه المؤسسات العامة القائمة في الكثير من الدول النامية عاجزة عن تحقيق الرفاهية لشعوبها والحل يكمن في تجديد وإصلاح تلك المؤسسات من خلال الالتزام بخطط طويلة الأجل مع القدرة على تذليل كافة المعوقات السياسية والتقنية التي تحول دون التجديد والإصلاح.

٥ - العامل الأيديولوجي: إن ما صح التعبير عنه بالأيديولوجية الجديدة للاقتصاد الحر عرضة للكثير من أوجه النقد أهمها: أنها أتت وفقًا لتطلعات الشركات الكبرى وخدمة لمصالحها، بل إن بعضا ممن شاركوا في وضع مضمون اتفاقية واشنطن من الاقتصاديين من بين هؤلاء النقاد، وذلك على أثر تطبيق ما جاء فيها وما نتج عنها في بعض الدول التي طبقت الإصلاحات الاقتصادية تبعا لأحكام هذه الأيديولوجية وذلك يؤكد أن الوصول للسياسة الاقتصادية المثلى لا يزال أمرا بعيد المنال.

التأثير الاقتصادي للعولمة:

تشير المؤلفة إلى الارتباط العضوي بين ظاهرة ما يسمي بـ«العولمة» مع ثلاثة أحداث لظواهر رئيسية وهي: أولاً: حرية التجارة الدولية، ثانيا: تدفق رؤوس الأموال، ثالثًا: تفجر ثورة التكنولوجيا، وبناءً على ذلك أضحى نموذج الاقتصاد المصغر المعتمد على الحرية الاقتصادية والتكنولوجيا هو النموذج الأكثر انتشارا وشيوعا بين المعنيين وصناع السياسة الاقتصادية في دول العالم، وذلك يوضح مدى أهمية وخطورة هذه الظاهرة على عمليات التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة وذلك بما تحمله من منافع وعواقب في ذات الوقت. وفيما يتعلق بمنظور السياسة الاقتصادية للعولمة فقد تبين بوضوح - كما يؤكد الكتاب - أن العولمة قد ساهمت إلى حد كبير في تقليص مساحة الحرية الاقتصادية والسياسية الوطنيتين، فقد أدت إلى تهميش كل من السياسة الوطنية وأدواتها وأضحى تطبيق أولويات السياسة الوطنية مشروطا ومرهونا بعوامل خارجية وبتنازلات أحيانا وبتوافقات في أحسن الأحوال.

لقد فرض تيار العولمة سياسة الأمر الواقع على السياسات الاقتصادية الوطنية وعلى أداء الاقتصاد العام وبسبب عدم توافق مضمون العولمة وواقع حال الاقتصاديات الوطنية فإن الشكوك والبعد عن التوحد ينعكسان على العلاقة بين كل من الاقتصادين العام والمصغر.

ويمكن القول بأن محصلة العولمة والانفتاح والحرية الاقتصادية في الجانب السلبي هو دعم وتكريس للرأسمالية العالمية في الوقت الذي تلعب فيه الرأسمالية الوطنية دورا ثانويا في الاقتصاديات الوطنية وبمقدار ما تسمح به مصالح الرأسمالية العالمية. وباختصار شديد فإن الاقتصاد العام هو مسرح الاقتصاد العالمي والاقتصاد المصغر هو الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات والتساؤل الذي يبرز هنا عن مدى حصة الدول النامية على مسرح الاقتصاد العالمي المنشود وما هي الدول وبالتالي الجنسيات المؤهلة لتكون ضمن الشركات العملاقة المتعددة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الجنسيات؟

العولمة وخطط التنمية الاقتصادية:

تستعرض المؤلفة العديد من المفاهيم والموضوعات المرتبطة بموضوع خطط التنمية الاقتصادية فهي تعرض لماهية التنمية الاقتصادية وتوضح أهدافها ووسائل قياسها وتوضح مميزات التنمية المخططة.

أما فيما يتعلق بأثر العولمة على خطط التنمية الاقتصادية فيمكن القول إن نصيب الدول النامية من مكاسب العولمة قد اختلف وتفاوت من إقليم إلى آخر فقد تسنى لبعض الدول تحقيق معدلات نمو مستقرة لأكثر من عقد من الزمان في حين أخفقت دول أخرى في تحقيق تنمية تذكر، وهناك نوع آخر من الدول لايزال يعاني من عدم التوافق بين متطلبات العولمة وما تقتضيه القيم والثوابت والقوانين المحلية.

وفي تلك البلدان التي إذا أخضعت اقتصادياتها وأنظمتها الاجتماعية لمواجهة منافسة العولمة، فإن العولمة وبالنظر لما تواجهه من تحديات ومواجهات عالمية وبشكل خاص في مجالي الإنتاج والتوزيع تجعل الدول النامية عرضة لمخاطرها بلا جدال وبشكل مفاجئ، وستفقد الدول النامية إزاء هذا المد مساحة الخيار ولا يبقى أمامها سوى الأمر الواقع ولن يعود بإمكانها المقاومة أو الهجوم المضاد، ولكن يبقى الخيار الأمثل وهو سياسة التريث ورؤية ما هو ممكن للوصول إليه بخطى ثابتة ومتناسقة مع استغلال مميزات العولمة وتفادي الوقوع في شركها.

وأمام اتفاقية واشنطن وما حملته من دواعي العولمة من جهة، وأمام فشل هذه الاتفاقية وقصورها من جهة أخرى، لم يبق أمام الدول المعنية سوى خيارين: الأول هو دعم وتطوير اتفاقية واشنطن، وفي هذه الحالة فإن شروط السوق المالية الدولية تستوجب على الدول النامية تطوير أنظمتها بما يتفق ومستويات الشفافية المطلوبة لترقى إلى مرحلة الاندماج في السوق الدولية، مع الأخذ في الاعتبار أن عملية التهيؤ والتحول نحو اقتصاد العولمة يقتضي تنازل الحكومات عن المؤسسات وامتيازات وقوانين موروثة منذ القدم كما هي الحال في الهند والصين، وفي غالب الأحوال فإن جميع الدول النامية تتفق ومبدأ الحرية الاقتصادية بغرض اجتذاب رؤوس أموال الشركات الكبرى وهو معيار تقبلها للعولمة والخيار الآخر وهو بناء المؤسسات الداخلية بما يتفق والحاجات الحقيقية للمجتمع الاقتصادي الوطني.

وهنا تجدر الإشارة إلى نقطة نظرية على جانب كبير من الأهمية وهي أن أفضل عمليات التنمية عبر مسيرتها التاريخية تلك التي تمت واحتضنتها بيئة تزخر بمجموعة من المؤسسات العامة التي لا تستهدف الربح من هذه المؤسسات ما يصون حقوق الملكية، ومنها ما يحمي القانون ومنها ما يوفر استقرار الاقتصاد العام ويصون الضمان الاجتماعي وآخر يسوي النزاعات الاجتماعية بأنواعها. فمثل هذه الخدمات لا توفرها السوق مباشرة بأية حال من الأحوال ولكن ما يوفرها هو انتشار مثل هذه المؤسسات غير السوقية عبر الوطن الواحد، ولا يمكن العمل بأدوات السوق في غياب مثل هذه المؤسسات بل إن عمل هذه المؤسسات يشكل ضمانا لقوى السوق وتفعيلها.

قراءة في مستقبل العولمة:

تشير المؤلفة إلى تزامن نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي مع تراجع معدلات النمو بل وزيادة نسبة العجز في معظم اقتصاديات العالم ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية والتي رسمت صورة مبهرة للاقتصاد العالمي عززتها دعوة الإصلاحات الاقتصادية التي تزعمها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين للعديد من الدول التي عصفت باقتصادياتها عدة أزمات اقتصادية. وبهذا الأسلوب بدأ تسويق وترويج العولمة، واكتملت حلقة نفوذ الإمبراطورية الاقتصادية «العولمية»، إن صح التعبير، من خلال الدور الذي اضطلعت به منظمة التجارة الدولية واتفاقية الجات، غير أن ردود الفعل الغاضبة الصادرة من المؤسسات المدنية وحكومات الدول النامية أدت إلى أن تغير المؤسسات المالية الدولية لبعض سياساتها وهذا ما يتضح على النحو التالي:

أ - وضع البنك الدولي مجموعة من المبادئ الأساسية لمواجهة موضوع الفقر والتصدي له ومكافحته تتلخص في النقاط التالية:

- أن يكون برنامج مكافحة الفقر نابعا من داخل مؤسسات الدولة المعنية ولا يفرض عليها من الخارج.
- عملية التنمية الاقتصادية تتطلب تعاونا مستمرا بين كل من البنك الدولي والحكومات المعنية.
- ضرورة استقرار النظام المالي واستقرار النمو الاقتصادي.
- التأكيد على موضوع العدالة الاجتماعية وأهميتها في العملية التنموية.
- ضرورة إشراك الشعوب في وضع خطط التنمية.
- أهمية توفير تكنولوجيا المعلومات للدول الفقيرة.

ب - أما فيما يتعلق باستنتاجات صندوق النقد الدولي وسياسته المنظورة إزاء التنمية العالمية فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- أهمية التعاون مع البنك الدولي من أجل تطوير النظم الاقتصادية العالمية إضافة إلى تطوير النظام المالي العالمي.
- التحذير من المخاطر الناتجة عن عدم التوازنات الخارجية مع الاقتصاد الأمريكي الذي يقود ويتصدر عملية النمو.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

- التحذير من غياب سياسة تنسيقية فيما يتعلق بأسعار الصرف.
- التحذير من المخاطر التي قد تصيب كلاً من الأسواق الاندماجية والدول النامية.
- وفي السياق نفسه تتضح برامج عمل منظمة التجارة العالمية والقائمة على تطوير الصادرات وبشكل خاص الزراعية والتشديد على أهمية تحرير تجارة الخدمات ومنها المالية والاتصالات، كما أن هناك اتجاها نحو تطوير أشكال المساعدة للدول النامية وذلك في شكل برامج تدريبية تشمل التقنيات الحديثة التي من شأنها مساعدة هذه الدول في الاندماج في السوق الدولية.

المخاطر التي تهدد العولمة:

تشير المؤلفة إلى نوعين من المخاطر يهددان العولمة وهما :

أ - المخاطر الداخلية: وتتمثل في الخلافات العميقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي حول تجارة المنتجات الزراعية والأفلام السينمائية والأغذية المحورة جينيا، كما تشمل تلك المخاطر غياب التعاون بل وتضارب المصالح بين كل من صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة الدولية وكذلك منظمة التعاون والتنمية.

ومن جهة أخرى فإن ما تضفيه اتفاقية الجات ذات الطابع الليبرالي اللامحدود على المبادلات التجارية أصبح يواجه مأزقا كبيرا في دول أخرى بما فيها الدول النامية، كذلك الحال فيما يتعلق بالمخاطر التي قد تصيب كبرى الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعتبر جزءا من محور العولمة، فبالإضافة إلى السباق والمنافسة الداخلية بين هذه الشركات فإن هناك أخطار المنافسة الخارجية والتي مصدرها دول العالم الثاني والثالث.

ب - المخاطر الخارجية: تبقى العولمة مهددة بالمخاطر الخارجية سواء كانت بفعل الدولة أو دور المجتمع المدني وقد تأخذ صورا وقوالب متعددة ولا أدل على ذلك من المخاطر التي تتعرض لها إحدى أركان العولمة وهي منظمة التجارة العالمية ويتجلى ذلك في التحالفات التي تأخذ أشكالاً مختلفة مثل التحالفات الحمائية والاتحادات الجمركية والاتفاقيات التجارية بالإضافة إلى المنظمات المدنية الدولية والإقليمية التي شددت على مخاوفها من خطر الإمبريالية على الديمقراطية وحقوق الإنسان وقضايا البيئة، كما أن بعض المنظمات الدولية المتخصصة ومنها منظمة العمل الدولية لم تخف تحذيراتها من خطر العولمة واندماج الأسواق العالمية على مستقبل العمالة والتي بدأت بوادرها في زيادة معدلات البطالة وانخفاض الأجور في الدول الأوروبية إضافة إلى الدول النامية.

وتختتم المؤلفة كتابها - في سياق حديثها عن نهج العولمة الاقتصادي - بالإشارة إلى أنه على صناع السياسة في الدول النامية أن يتجنبوا الوقوع في شرك النموذج الواحد لسياسات التنمية الاقتصادية وأن ينظروا إلى العولمة من منظور مستقبلي وليس على أساس أنها نهاية المطاف وإنما كوسيلة لبلوغ الأهداف التنموية التي تختلف من بلد إلى آخر وعليهم أيضا أن يركزوا على سلامة بناء المؤسسات وأن يثقوا بقواهم الذاتية وقوى شعوبهم في تطوير وحماية هذه المؤسسات وأن يتعلموا ألا يثقوا كثيرًا في ما هو جاهز وموضوع من الخارج.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية